

## رئيس «الأعلى للقضاء» يشارك باجتماع رؤساء المحاكم العليا والتميز الخليجين

شارك رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار أحمد العجيل أمس الأول بالاجتماع الدوري السادس لرؤساء المحاكم العليا والتميز بدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة عبر تقنية الاتصال المرئي. وقالت وزارة العدل في بيان صحفي إن الوفد القضائي الكويتي المشارك بالاجتماع ضم نائب رئيس محكمة التمييز المستشار الدكتور عادل بورسلي ورئيس المحكمة الكلية المستشار عبداللطيف الغنيان.

## بعد استنكار وزارة الخارجية لاستهدافه رموز البلاد .. واستدعائها السفير القوني وإبلاغه شكواها

## مصر: إقالة «معاون القوى العاملة» لإسائه بحق الكويت وإحالة له للتحقيق فوراً

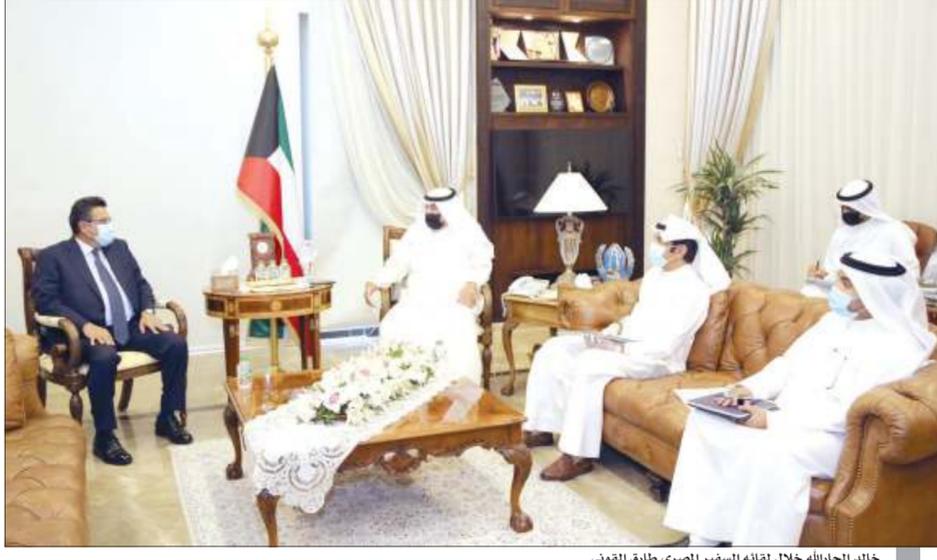
إنها اتخذت الإجراءات القانونية "على الفور" بحق المسؤول عن هذه الإساءة.

وأكدت أن ما صدر من هذا المسؤول عبر وسائل التواصل الاجتماعي "يعتبر تجاوزاً واحلالاً ولا يمت من قريب أو بعيد بصلة للحكومة المصرية حيث أن ما صدر من هذا المسؤول جاء من خلال صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي". وكشفت الوزارة عن أنها قامت بإقالة "معاون وزير القوى العاملة" من منصبه فضلاً عن إحالته إلى التحقيق "فوراً" أمام لجنة قانونية على مستوى عالٍ للتحقيق في الموضوع وإصدار قرار بإيقافه عن العمل فترة التحقيق.

وأكدت وزارة القوى العاملة في ختام بيانها "حرصها على العلاقة الوثيقة والقوية بين مصر ودولة الكويت شعباً ودولة لاسيما في ضوء اشتراك مواطني البلدين في نضالات مشتركة امتزجت فيها دماؤهم الزكية تضامناً مع بعضهم البعض". وأضافت أن "هذه العلاقات تتمتع باهتمام الجانبين وتحظى بحرصهما المتبادل على ترميمها إلى آفاق أرحب بما يحقق المصلحة المشتركة للشعبين".

## حريصون على العلاقة الوثيقة والقوية بين بلدينا لاسيما في ضوء اشتراك مواطني البلدين في نضالات مشتركة امتزجت فيها دماؤهم الزكية

المسؤول عن هذه الإساءات. بدورها استنكرت وزارة القوى العاملة المصرية أمس ما صدر من أحد مسؤوليها من الإساءة بحق دولة الكويت ورموزها وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي الشخصي "الفيس بوك". ورفضت الوزارة في بيان لها نقلته وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية "كليا" ما صدر من أحد مسؤوليها مشددة على



خالد الجارالله خلال لقائه السفير المصري طارق القوني

لهذه الإساءات في حق دولة الكويت ورموزها مؤكداً أنه قد تلقى اتصالاً من المسؤولين في وزارة الخارجية المصرية أكدوا خلاله عزم السلطات المصرية اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق

الإساءات للكويت ورموزها و"إعادة الاعتبار للعلاقة الأخوية بين البلدين" وضمان عدم المساس بها. من جانبه أعرب السفير المصري عن رفضه واستنكاره

وأضاف أنه أبلغ السفير كذلك بأن وزارة الخارجية ستتابع ما ستتخذه السلطات المصرية من إجراءات والتي على ضوءها ستحتفظ بحقها في اتخاذ ما يلزم من إجراءات "لرد هذه

إصدارها تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة الكفيلة بردع هذه الممارسات المشينة و"إعادة الاعتبار للعلاقات الأخوية بين البلدين" بعد ما تعرضت له من مساس.

## ما صدر من هذا المسؤول عبر وسائل التواصل الاجتماعي «يعتبر تجاوزاً وإحلالاً ولا يمت من قريب أو بعيد بصلة للحكومة المصرية»

لصدور مثل هذه الإساءات ومن تم استدعاء سفير جمهورية مصر العربية لدى البلاد طارق القوني وذلك في أعقاب الإساءات التي صدرت مساء يوم الخميس عبر وسائل التواصل الاجتماعي على لسان معاون وزير القوى العاملة المصري. وذكر الجارالله أنه نقل للسفير المصري "استنكار واستياء ورفض دولة الكويت"

كشفت وزارة القوى العاملة المصرية أمس عن أنها قامت بإقالة "معاون وزير القوى العاملة" من منصبه فضلاً عن إحالته إلى التحقيق "فوراً" أمام لجنة قانونية على مستوى عالٍ للتحقيق في الإساءة للكويت ورموزها وإصدار قرار بإيقافه عن العمل فترة التحقيق.

وكان نائب وزير الخارجية خالد الجارالله أعرب عن استنكار واستياء ورفض دولة الكويت الشديدة للإساءات الصادرة من معاون وزير القوى العاملة المصري واستهدفت الدولة ورموزها معتبراً إياها "ممارسات مشينة" تستوجب من السلطات المصرية اتخاذ إجراءات قانونية بحق هذا المسؤول الرسمي.

وقال الجارالله في بيان صادر عن وزارة الخارجية إنه تم استدعاء سفير جمهورية مصر العربية لدى البلاد طارق القوني وذلك في أعقاب الإساءات التي صدرت مساء يوم الخميس عبر وسائل التواصل الاجتماعي على لسان معاون وزير القوى العاملة المصري. وذكر الجارالله أنه نقل للسفير المصري "استنكار واستياء ورفض دولة الكويت"

## التسجيل يستمر حتى نهاية الدوام الرسمي في 4 نوفمبر المقبل

## «الداخلية»: فتح باب الترشح لانتخابات

## مجلس الأمة غداً

شفاء 670 مصاباً زاد عدد المتعافين إلى 112110

695 إصابة جديدة بـ«كورونا»

والإجمالي 120927 .. و4 حالات وفاة



عبدالله السند

بالاشتراطات الصحية للوقاية من الإصابة مهيبه بالجميع تحري دقة المعلومة قبل تناولها لما قد تمثله المعلومة الطبية المغلوطة من مخاطر على صحة وحياتة من قد يستمعون إليها ويأخذون بها.

ودعت الى استقاء المعلومات الطبية والفنية من المختصين وعدم الاسياق وراء المعلومات المغلوطة التي يتم تداولها فيما يخص بروتوكولات العلاج المتبعة والتشكيك فيها مستنكرة بعض محاولات تزيف الحقائق وتناقل مغالطات من شأنها زعزعة ثقة المرضى وذويهم في المنظومة الصحية الوطنية.

وأعربت الوزارة عن شديد أسفها لمحاولة انكار جهود المنظومة الصحية وتوضيحات كواردها عبر ما أثير عن رفض المستشفيات استقبال بعض حالات الإصابة بفيروس كورونا والتي تستدعي التدخل الطبي.

وقالت إن ذلك "أمر عار عن الصحة جملة وتفصيلاً" مؤكدة أن هناك بروتوكولات علمية وفنية تحدد طرق العلاج وحالات الدخول إلى المرافق الصحية وآلية التعامل مع الحالات المشتبه بإصابتها.

وأكدت أنها انطلاقاً من مسؤوليتها وحماية للمجتمع من خطر المعلومات المغلوطة شرعت باتخاذها الإجراءات القانونية ضد من يروج أو ينشر معلومات طبية خاطئة من غير المختصين من شأنها أن تؤدي بصحة وحياتة الآخرين.

## «الصحة»:

## نطبق أحدث البروتوكولات العلاجية والفنية الآمنة

112110 حالة.

وقالت الوزارة إنه تأكد تماثل تلك الحالات إلى الشفاء بعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة والخطوات المتبعة في هذا الشأن.

على صعيد متصل أكدت وزارة الصحة أن المنظومة الصحية في البلاد تطبق أحدث البروتوكولات العلاجية والفنية الآمنة المتبعة في أكثر النظم الصحية تقدماً والصادرة بتوصيات من المنظمات الدولية المختصة.

وأكدت الوزارة في بيان صحفي أمس الأول أن نسبة الوفيات في البلاد بسبب مضاعفات الإصابة بفيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" لا تزال الأدنى عالمياً مما يبين قوة المنظومة الصحية وفعالية البروتوكولات العلاجية المتبعة.

وشددت على ضرورة الالتزام

أعلنت وزارة الصحة أمس تسجيل 695 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 120927 في حين تم تسجيل 4 حالات وفاة إثر إصابتها بالمرض ليصبح مجموع حالات الوفاة المسجلة حتى اليوم 744 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبدالله السند لـ"كونا" إن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 123 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض "كوفيد-19" وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 8073 حالة.

وأضاف السند أن عدد المسحات التي تم القيام بها بلغ 5194 مسحة لبلغ مجموع الفحوصات 870754 فحصاً.

وجدد الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني موصياً بزيارة الحسابات الرسمية لوزارة الصحة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه المساهمة في احتواء انتشار الفيروس.

وكانت الصحة أعلنت في وقت سابق من يوم أمس 670 إصابة ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء

إغلاق باب الترشح فإذا لم يفعل ذلك اعتبر ترشيحه في جميع الدوائر كأن لم يكن.

وقال البيان إنه إذا كان من يريد ترشيح نفسه من أصحاب الوظائف العامة فلا يجوز لهم ابتداء من اليوم التالي لقفيل باب الترشح حتى انتهاء عملية الانتخاب ممارسة أي اختصاص من اختصاصات وظيفتهم.

وأضاف أنه إذا كان من يريد ترشيح نفسه من الوزراء ورجال القضاء والنيابة العامة وأعضاء الإدارة العامة للتحقيقات فلا يجوز لهم ترشيح أنفسهم إلا إذا استقالوا مقدماً من وظائفهم.

أما رؤساء لجان قيد الناخبين وأعضائها وأقربائهم من الدرجة الأولى فذكر أنه لا يجوز لهم ترشيح أنفسهم في دوائر عمل هذه اللجان ما لم يكونوا قد تنحوا عن الاشتراك في أعمالها.

وأشار إلى أن على الفئات آتفة الذكر مراعاة أحكام المادة "23" من القانون رقم "35" لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له والمادة "3/13" من القانون رقم "53" لسنة 2001 في شأن

الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية. وبين أنه إذا كان من يريد ترشيح نفسه من رجال الجيش أو الشرطة فعليه أن يقدم ما يثبت انتهاء خدمته العسكرية عند تقديم طلب الترشح.



إدارة الانتخابات تفتتح أبوابها للمرشحين غداً

ليقدم الطلب إليه لافتاً إلى أنه إن لم يتقدم للمخفر يعتبر ترشيحه التامين المنصوص عليه في المادة "21" من القانون رقم "35" لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وقدره 50 دينار كويتي "حوالي 165 دولار أمريكي" وذلك عبر الدفع الإلكتروني "كي.نت" ويحصل على إيصال بالسداد.

وذكر أن على طالب الترشح التوجه أثناء ساعات الدوام الرسمي خلال الفترة المحددة لفتح باب الترشح إلى مخفر الشرطة الواقع بمقر الدائرة الانتخابية التي يريد ترشيح نفسه فيها

الإلحائية والأبناء والذات الأميرية. وحول كيفية الحصول على طلب الترشح وتقديمه أشار البيان إلى أن على طالب الترشح الذهاب إلى مدرسة "خولة" المشتركة للبنات والكائنة بمنطقة الشويخ السكنية قطعة "2" قرب إدارة شؤون الانتخابات وذلك من الساعة 7:30 صباحاً حتى الساعة 1:30 ظهراً لاستلام طلب الترشح الذي أعد لهذا الغرض مصطحباً معه شهادة الجنسية الأصلية والبطاقة المدنية الأصلية وصورتين شخصيتين.

وأضاف البيان أن طالب الترشح يتولى بنفسه كتابة

وأعلنت وزارة الداخلية عن فتح باب الترشح لانتخاب أعضاء مجلس الأمة اعتباراً من صباح يوم غد الاثنين ويستمر حتى نهاية الموافق 4 نوفمبر المقبل.

وذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة في بيان صحفي أمس أن هذه الإعلان يأتي وفقاً لأحكام القانون رقم "35" لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.

وأضافت أنه يأتي كذلك بناء على المرسوم رقم "150" لسنة 2020 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة المنشور في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" العدد رقم "1506" الصادر يوم الأحد الموافق 2020/10/25.

وأوضحت أنه يشترط لمن يريد ترشيح نفسه أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون وأن يكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخاب والإقتل سنة يوم الانتخاب عن 30 سنة ميلادية وأن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها.

وبينت أنه من شروط الترشح أيضاً ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعبودية جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره كما يحرم من الانتخابات كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات

## ضرورة تشكيل لجنة لمراقبتها منذ تبديلها بالكراجات وحتى التخلص منها في مكانها المخصص

## هديان: الإطارات المستعملة تغزو السالي .. والبلدية «بتفرج»



هديان يتفقد موقع الإطارات

أكد عضو المجلس البلدي أحمد هديان أنه لا بد من وجود آلية خاصة لعملية السيطرة على اتلاف الإطارات المستعملة بداية من عملية تبديلها بالكراجات وحتى وصولها إلى مصنع اتلافها في السالمي مشيراً إلى أن ذلك يتطلب تشكيل لجنة خاصة من البلدية وهيئتي البيئة و"الصناعة".

وقال هديان: "هناك تقصير واضح من قسم الإزالات ببلدية الجهراء حيث لا يوجد هناك مراقبة مستمرة لهذه المنطقة وبالتالي لم تتخذ أي إجراءات قانونية صارمة نحو المخالفين من أصحاب الكراجات.

وأضاف يجب مراقبة أماكن رمي الإطارات من أجل اتخاذ إجراءات قانونية صارمة ضد المخالفين في التو واللحظة. متوقفاً أن تصبح منطقة السالمي كمنطقة جنوب سعد العبدالله، مطالباً في الوقت ذاته بوضع حلول فورية لوقف هذه المهزلة في ظل تراخي المسؤولين في بلدية الجهراء.